المقاصد الدلالية لما تضمّنه بعض الآي القرآنية من سياقات لغوية.[1]

د. عبد الصمد بن فريحة
جامعة ابن خلدون ــ تيارت ــ

ملخص البحث :

تعد الدراسات اللغوية العربية بكل إشكالاتها وأساسياتها في مختلف فروعها و أبنيتها ، والمتعلقة بمضامين الآيات القرآنية ذات الصلة بالتراكيب اللغوية من ذوات الأبنية النحوية و الصرفية و البيانية ، هذه الميزة تجعل اللغة العربية تنفرد عن غيرها من اللغات ،بنظام دقيق مُحكم ،هو نظام الرتبة في بنية الجملة العربية ، و على هذا تتوافق دلالة كل عنصر فيها لتشكِّل بكل عنصر نسقا متناسقا يربط بين أجزاء عناصرها...

الكلمات المفتاحية : المقاصد؛ الدلالية؛ السياقات اللغوية

Résumé :

Les études linguistiques en langue arabe, dans toutes ses diversités et dans ses différentes branches et ses structures, qui sont en relation avec les contenus des versets coraniques, ceux-ci sont liés aux compositions linguistiques, grammaticales et morphosyntaxiques. C'est cette particularité qui distingue la langue arabe des autres langues, avec son système précis et étroitement lié au rang dans la structure de la phrase. Par l'importance de toutes ses indications qu'il y a une correspondance et des liens cohérents entre les différentes parties de ses éléments.

---

[1] تاريخ الايداع : 2017/11/15 تاريخ الموافقة : 2018/01/22

تعد الدراسات اللغوية العربية بكل إشكالاتها وأساسياتها في مختلف فروعها و أبنيتها ، والمتعلقة بمضامين الآيات القرآنية ذات الصلة بالتراكيب اللغوية من ذوات الأبنية النحوية و الصرفية و البيانية ، هذه الميزة تجعل اللغة العربية تنفرد عن غيرها من اللغات ،بنظام دقيق مُحكم ،هو نظام الرتبة في بنية الجملة العربية ، و على هذا تتوافق دلالة كل عنصر فيها لتشكِّل بكل عنصر نسقا متناسقا يربط بين أجزاء عناصرها، فلما كان هذا شأن اللغة العربية ،انشغل بها كثير من المهتمين بالعلوم اللغوية و البلاغية للوقوف على أسرارها وآثارها في إطار رتبة عناصرها ضمن التراكيب اللغوية. "إنَّ التراكيب إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص، وترتيب مخصوص، فإن بُدِّل ذلك الوضع و الترتيب زالت تلك الدلالة" [1] من هذا يظهر لنا أن لكل عنصر من عناصر الجملة ترتيب خاص تتوقف عليه محدودية الدلالة و ذلك بحسب وضعها اللغوي المعهود لدى اللغويين، فمما هو مسلَّم عندهم أن الفعل مقدم على الفاعل، و أن الفاعل مقدم على المفعول به،و أن المبتدأ مقدم على الخبر، و هذا الترتيب يتم على مبدأ تقديم الأهم على المهم، و هو الأصل في ترتيب عناصر الجمل،لكن قد يحدث ما يستدعي الخروج عن هذا الترتيب، كأن يطرأ ما يلزم نقل بعض عناصر الجملة عن موضعه، فنقدم ما حقه التأخير، و نؤخر ما حقه التقديم و هذا العمل له باب خاص في كتب النحو، "يدعى بالتقديم و التأخير" فالذي يُقدَّم عن غيره لا شك أن ثمة علة تتطلب ذلك، فقد تتمثل تلك العلة في اظهار العناية و الاهتمام بشأن المقدَّم. كما قد يكون ذلك لغرض بلاغي، ليكون الأثر أشد، ومما هو معلوم عندنا أن أرباب البيان-علماء البلاغة بعد أن اهتدوا إلى عظيم أثره جعلوا له في مصنفاتهم أبوابا قائمة بذاتها فتناولوه بالدراسة والتحليل والتدقيق و حددوا له "القواعد و الضوابط والقوانين البلاغية التي تعصم الأذهان من الخطأ في فهمه في لغة القرآن، فكشفوا النقاب عن كثير من لطائفه وأسراره" [2] .

ولولا هذا لما سلِم أحد من الخطأ و لما نجا أحد من سوء فهم كتاب الله، و لربَّما حصل أنْ أوَّله البعض على غير وجهه الصحيح "... هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، و يُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شِعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك أن قُدم فيه شيئ وحوِّل للفظ من مكان الى مكان" [3] الحقيقة أن مفهوم هذا المعنى يقودنا الى القول بأن التقديم والتأخير باب من أبواب البلاغة بل

هو فن من فنون البيان، بل الأمر أبعد من هذا انه الاشارة الساطعة على تمكن العرب من الفصاحة، وهو الدليل" على ملكتهم في الكلام، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق"[4]. ان التقديم والتأخير سمة بارزة في أسلوب القرآن وهو خصيصة ظاهرة فيه له الأثر في ابراز الدلالة النحوية، كما يُبرِز المعنى العميق لعناصر التراكيب النحوية الى دلالات متعددة متباينة اذ أنها بحسب موقع كل عنصر فيها، يكون التأثير أشد وأبلغ، وهذا كتقديم المفعول على الفعل و كذا تقديم الخبر على المبتدأ، فبهذا التقديم يكون المقدم أكثر اهتماما وأبرز عناية " ان تقديم الصورة المذكورة انما هو للاختصاص وهذا نحو قوله تعالى " بل اللهَ فاعبد و كن من الشاكرين"[5] فقد قال " بل اللهَ فاعبدْ" ولم يقل " بل عبدِ اللهَ" وهي على هذا النسق تعني وجوب اختصاص العبادة له دون غيره. وقد يستدعي نظام الكلام أن يكون نظمه ذا بال بحيث لا يحسُن إلا بالتقديم وأي بتأخير له قد يُذهب بحسن أثره، وبجانبه الوجه الآخر، يقول الزمخشري في قوله تعالى " إياك نعبد وإياك نستعين"[6] فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله بالابتداء وذلك بتقديمه وتأخير الفعل (اياك نعبد) حيث صرح بتقديم الاسم إرادة كالاختصاص . وجاء في المثَل السائر لابن الأثير أن المفعول لم يقدم للاختصاص وإنما قدم بسبب نظم الكلام ولو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن له ذلك الحسن. وهذا الفهم الصائب مبني على ذلك النسق العام لصورة الفاتحة التي بنيت آياتها على ذلك النظم السجعي المتمثل في حرف النون ،[7] والخروج عن هذا النظم يُذهب هذا النظم ذلك الحُسن. و قد يستدعي اللجوء الى التقديم و التأخير لِمراعاة اعتبارات منها:

-التبرك والتشريف وذلك إظهارا لأهل الفضل والشأن وأصحاب المنزلة العليا عند الله كما جاء في قوله تعالى " شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم"[8]وقوله تعالى " إن المسلمين والمسلماتِ"[9] وقوله " ألكم الذكر وله الأنثى ".[10]

-حدوث إخلال بالنسق العام فيستدعي تقديم المقدَّم ليحصل التناسب بين الفواصل كنحو قوله تعالى "واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون"[11] فحصل تقديم (إياه) على (تعبدون) ليحصل التناسق والتناسب بين رؤوس الآيات.

-ومنها إظهار المرتبة الدنيئة للمقدم تقريعا وشماتة وإهانة له نحو قوله تعالى حكاية عن المشركين "وجعلوا لله شركاء الجِنَّ"[12] إذ الأصل أن يقدم (الجن) على(شركاء) ولكن حصل العكس وذلك لإرادة التبكيت والتعجب والتحقير لهم من حال المذكور وذلك بتقديم المفعول الثاني شركاء على المفعول الأول " الجن" فتقديم الكلام بهذا النسق يكون أبلغ من تأخيره .

-ومنها اظهار الغاية أو السببية وهي تقديم السبب اللغوي الداعي إلى تقديم المقدَّمِ وذلك كتقديم قوله تعالى " العزيز" و "العليم" على قوله "الحكيم" الوارد في قوله تعالى "وإن الله لهو العزيز الحكيم"[13] وكذا في قوله " إنك أنت العليم الحكيم"[14] فالعزيز يعني القوي الغالب الذي لا يقهر،ولأنه سبحانه كذلك ،حُقَّ له مطْلق الإحكام الناشئ عن العلم، وذلك بوضع كل شيء في موضعه ومكانهِ، فجل من لاتخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء . إن مسألة التقديم والتأخير تناولها الأقدمون بالدراسة والتحليل انطلاقا مما ورد في بعض الآيات القرآنية كالتي ذكرناها سابقا وكالتي ذكرها ابن أبي حاتم عن قتادة أن قوله تعالى " فلا تُعجِبْك أموالهم و لا أولادهم إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون"[15] قال هذا من مقاديم الكلام ،يقول: لا تُعجِبْك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الآخرة، وأخرج عنه أيضا قوله تعالى " ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لِزاما وأجلٌ مسمى"[16] قال هذا أيضا من مقاديم الكلام والتقدير: لولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاما"[17] ومن تقديم المفعول على الفاعل قوله تعالى "إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ"[18]. حيث وجب تقديم المفعول به لفظ الجلالة (الله) على الفاعل قوله (العلماء) لأن الفاعل ورد محصور ب " إنما" ونحو هذا قوله تعالى " و إذ ابتلى إبراهيمَ ربُه بكلمات"[19] حيث وجب تقديم المفعول به (إبراهيم) على الفاعل (ربُه) لاِشتماله على ضمير يعود على المفعول به، وكذلك قوله تعالى " أفرأيت من اتخذ إلهَهُ هواه" حيث قدم المفعول الثاني (إلهه) على الأول (هواه) وذلك لإظهار الاهتمام والعناية به، والأصل في هذا هو:" اتخذ هواه إلهه" وقد يقدم الخبر على المبتدأ كما جاء في قوله تعالى: " قال أراغبٌ أنت عن ألهتي يا إبراهيم" حيث قدم الخبر (أراغب) عن المبتدأ في قوله (أنت) ولم يقل: أأنت راغب باستعمال همزة الاستفهام المفيدة لطلب التقرير، وذلك بسبب شدة الاهتمام والعناية بآلهتهم التي يعبدونها من دون الله، وليُظهِر لهم حقيقة إيمانه

وحرصه على شدة رغبته عنها، ومثل هذا المعنى جاء في قول الزركشي حيث قال "لأنه كان أهم عنده وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضربٌ من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن ألهته"[20]

و خلاصة ما جاء عن ابن جني في هذا الشأن قوله"...و ممّا يصح و يجوز تقديمه خبر المبتدأ عليه نحو: قائم أخوك و في الدار صاحبك، وكذلك خبر كان و أخواتها على أسمائها، وكذلك خبر ليس نحو: زيدا ليس أخوك، ويجوز تقديم المفعول له على الفعل نحو قولك: طمعا في بِرّك زرتك، و رغبة في صلةٍ قصدتك .."[21]. لا يخفى علينا ما للتقديم من سمة أسلوبية ذات أثر مميز، تبرز روعة الأسلوب وتظهره في رونق مُحكم ملتصق بالمعاني و مطابقته لمقتضى الحال، و هو يعمل على كشف خفايا النفوس، بما يتضمنه تراكيب الكلام من خصائص ذات أثر مؤثر، ناجم عن الاستحسان البليغ المنبعث من فعالية اللغة التي تسير و تتحرك في الذهن وفق سياق كلام محكم ومتزن يعكس كلاما يتوافق مع ما يقتضيه حال ذكره.

ومما هو معلوم عند اللغويين أنّ الشيء قد يتقدم على غيره، وذلك إذا كان في النية مؤخرا، ولإظهار أهميته [22]وفائدته "كخبر المبتدأ إذا قدم عليه ،وكالمفعول به إذا قدم على الفاعل، وإما أن لا يكون على نية التأخير"، و إنما يكون بغرض نقل الشيء من حكم إلى حكم آخر، كالتعامل مع اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبرا له، فقدم هذا مرة على ذلك، وأخرى تقدم ذلك على هذا، نحو قولنا: زيدٌ المنطلق وبصيغة أخرى نقول: المنطلق زيد. ففي الأولى قدم الخبر " زيد " على المسند اليه للاهتمام به. و في الثاني قدم المسند- المبتدأ – "المنطلق" على الأصل في ترتيب عناصر الجملة الإسمية. وهذا ما عليه أهل اللغة والبيان حيث يقولون: إن الكلام في العربية لا يثبت ولا يكون محققا إلا بوجود اشارة أو قرينة تؤكد حقيقته، وهذا يجعل المقدم يحتفظ بوظيفته النحوية التي كان عليها قبل التقديم. و هذا ما يسمى بالتقديم المعنوي، وأما الذي قد يقدم لا على نية التأخير فقد يحتفظ بحكمه قبل تقديمه وقد يفيد زوال حكمه ويصير له حكما آخر، بمعنى أن التقديم والتأخير يطلق على ما يبقى في وضيفتها النحوية بعد النقل و على ما يعرف عن هذه الوظيفة، فهو متصل بالمعنى النحوي، كالذي يحصل في اسمين حيث يحتمل كل منها أن يكون هو المبتدأ

و يكون الآخر هو الخبر بحكم الضرورة اللغوية له، إن مثل هذا التقديم يتوقف أساسا على قوة الإدراك لمواضيعه، فللتقديم والتأخير جانبان أساسيان هما:

-جانب نحوي يتصل بالمظاهر النحوية الاعرابية.

-وجانب يتصل بالمظاهر البلاغية الجمالية. ويتجلى هذا في أغراضه وأبعاده الدلالية، والذي نفهمه من خلال ما سبق ذكره: هو أن التقديم والتأخير يقوم أولا: على التبادل في الموقع والعلامة الاعرابية بحكم قابلية اللغة لذلك، وما تفرزه من دلالات مغايرة أثناء حصول تبادل المواقع الكلامية، ويقوم ثانيا: على الفصل بين المتلازمين بالظرف أو الجار والمجرور، ويقوم ثالثا: على التداخل بين مختلف العناصر الكلامية.

فالظاهر على هذين الأخيرين الصنعة والتكلف باعتبار الضرورات الشعرية. قال ابن الأثير ,التقديم والتأخير على ضربين: "الأول مختص بدلالة الألفاظ على المعاني ولو أخر المقدم أو قدم المؤخر لتغير المعنى والمدلول ، والثاني يختص بدرجة التقديم في الذكر لاختصاصه.... ولو أخر لتغير المعنى[23]،"وعلى هذا يكون التقديم والتأخير بين السند والمسند إليه، وبين العامل والمعمول، وبين المتعلقات فيما بينها وبين التوابع، هذا مضمون ما قاله أهل اللغة و البلاغة ،في حين أن علماء الدراسات القرآنية يقولون: أن التقديم والتأخير يكون موجبا ومثيرا للزيادة في المعنى كتقديم المفعول به للاختصاص، وكذا العلة والسببية والرتبة والمكانة وقد يقدم من أجل المُشاكلة بين رؤوس الآي ،ومراعاة حسن الانتظام...ومما يزيد في إبراز دلالات عناصر الجملة العربية بشكل مثير هو يعتريها بسبب إسقاط كلمة منها وذلك لدلالة غيرها عنها وذلك لكونه من المواضيع اللغوية الدقيقة، فهو لطيف المأخذ قوي التأثير، يجعلك تؤمن أن ترك الذكر وعدم التصريح به أفصح وأبلغ أسلوبا وأزيد في الافادة وأكثر بيانا. وهذا بحكم وجود القرائن الدالة على المحذوف فقد يكون المحذوف ثقيلا ،إن وضع في موضعه أو صرح به، بحجة أنه تعريف لما عرف وبيان لما بين وقد يكون لضرورة ما فبحذفه لهذا السبب نكون قد رفعنا المئونة عن السامع التي قد تكون عليه عندما يسمع حديثا معادا أو مكررا أومن كلمة قد لا يجد فيها فائدة جديدة، وهذا بخلاف الكلمة التي تكون في موضعها فيتحسسها ويستحسنها ويتطلع الى الوصل الى مدلولها

بغية إفادة النفس بالأنس والسرور، وهذه هي غايتها وفي ذلك تجد راحتها. و لكن ما ينبغي أن يحدث الحذف على حساب الدلالة لذلك قيل "...والحذف في الاصطلاح يكون بحذف شيئ من العبارة لا يُخِل بالفهم عند وجود ما يدل على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية[24] وقد قيل(أن البلاغة مراعاة المقامات والأحوال، فالذكر في موطنه بليغ مطابق، والحذف في موضعه بليغ مطابق لمقتضى الحال التي عليها المخاطب)[25]. ومما هو معلوم بالضرورة أن الحذف يعتبر ظاهرة لغوية إنسانية، لكنها في لغة العرب أكثر بروزا و تداولا وثباتا حيث يلجا إليها العربي لما يجده من رغبة نفسية فيها تخفف عنه وطأة الاظهار في حالة نفسية قد لا يرغبها، لذلك أشاد به لما يجد فيه ميدانا رحبا للإفصاح عن ملامحه الجمالية، وهو خلاف الأصل فإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى والميل إليه أشد لأن حقيقة الأصل تقتضي عدم التغيير، والأخد بقلة المحذوف أولى من الأخذ بكثرته أخذا بما يقتضيه مقام الجملة وسياقها العام، وقد رعى البلاغيون واللغويون أسبابا للعمل بالحذف وهذا من باب التجوز كحذف أحد العناصر من التركيب إذا كان الباقي في تركيب الجملة بعد الحذف مغنيا في الدلالة وكافيا في أداء المعنى، ولم يُشْكَلْ به المعنى أو يُلبَس أو يحدث خللا في الدلالة وحتى يكون الحذف في مكانه لابد من دليل أو قرينة تدل على المحذوف، تكون مصاحبة حاليا أو عقلية أو لفظية وهي شرط أساسي فيه فلا يحذف العنصر الأساسي من الجملة كالفاعل أو نائبة أو اسم كان أو اسم إن، وهذا على أساس أن الحذف مناف للتأكيد ومبني على الاختصار، و من أهم الأسباب الداعية اليه:

شعور المتكلم بضرورة اللجوء الى الحذف وترجيحه على الاستعمال، إذا دل ما يستدعي ذلك كالتفخيم أو التعظيم وفي هذا يكمن السر الجمالي في التعبير، بعد أن يقدر المحذوف بما يناسب دلالة الحال، وهذا نحو قوله تعالى، " إذا جاءوها وفتحت أبوابها"[26] فلما كان الموصوف لا يتناهى، تركت النفس المؤمنة تقدر حقيقة ذلك الخير العميم والنعيم الوفير وأنّى لها أن تحيط به وصفا دقيقا نظرا لعدم وجود ما يشير اليه، لذلك تذهب كل مذهب شاردة بذهنها علها تحيط بحقيقة ذلك الخير ولن تبلغ من ذلك كُنهَ ما هنالك..

أو بحجة كثرة الاستعمال يعمل الحذف للتخفيف، وذلك لكثرة دوران المحذوف في الكلام وهو سبب قوي في جنوح اللغة إليه كحذف الياء من قوله تعالى " والليل اذا يسر"[27] ف " ياء يسر حذفت

في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة تخفيفا على نية الوقف[28]، وقرئت يُسْرٍ بالتنوين المبدل من حرف الاطلاق والجيدُ إثبات الياء، وجاء حذفها لتوافق رؤوس الآي.[29] وهي في هذا كالقوافي التي لا يوقف عليها بغير ياءٍ إلا إذا دعت الضرورة الشعرية إلى ذلك. ومن عادة العرب إذا عدَلَت بالشيء عن معناه نقَّصت حروفه، فالليل لما كان لا يسري

و إنما يُسرى فيه نَقُص منه حرف ونحو هذا قوله تعالى "وما كانت أمكِ بَغِيًا"[30] فالأصل في (بغيا) بَغِيَة بالتاء، فلما حولوا نقله عن فاعل نقص منه حرف. ونحو قولهم يا ابن أم أو يا ابن عم حذفت الياء من أمي ،عمي" ونحو هذا قوله تعالى "يوسف أعرض عن هذا[31] " فقد حذفت الياء، والتقدير: يا يوسف .وهذا على عادة العرب في مثل قولها: لا أدر بحذف الياء تخفيفا، حيث الأصوب لا أدري بصيغة النفي لا النهي، وعلى مثلها أيضا: لم أُبَل، فيحذفون الألف للتخفيف والأصوب في هذا هو: لم أبال، كما كانوا يقولون: لم يكُ، فيحذفون النون، والأصوب فيها، لم يكن. بإثبات النون، وإن جاء في بعض آي القرآن بدون نون قياسا على الفعل المعتل ولكثرة الاستعمال جاءت الرغبة في الحذف خاصة في الصيغ والتراكيب والتقاء الساكنين سواء في كلمة أو كلمتين فإن حصل ذلك وجب التخلص منه إما بحذف أولهما أو بتحريكه بحيث يحذف الأول صوتا وخطًا كما يُلجأ إلى الحذف إذا طال الكلام وما يحدثه ذلك – الطول – من ثقل، كما قد يُلجأ إليه في حالة وجود بيان دال عليه كنحو قوله تعالى " ولو شاء الله لهداكم " فقد حذف المفعول به للفعل (شاء) بدلالة: جواب الشرط المحذوف والذي تقديره "ولو شاء هِدايتكم لهداكم" .

-و قد يكون الحذف بسبب مراعاة الفاصلة كنحو قوله تعالى " ما ودعك ربك وما قلى "[32] حيث حذف الضمير (ك) الذي محله النصب على أنه مفعول به والتقدير (وما قلاك).

-و قد يكون الحذف بسبب صيانة اللسان عن ذكر المحذوف تحقيرا وازدراء به كنحو قوله تعالى "صم بكم عمي"[33] فقد حذف المبتدأ الضمير (هم) للدلالة عليه والتقدير (صم هم بكم). وهذا من لطف هذه اللغة ومدى مرونتها وقابليتها للتصريف دون حصول أو حدوث خلل في المعنى أو السياق العام. والذي ينبغي أن يحصل في حالة اللجوء الى الحذف هو مراعاة سلامة المعنى وعدم الإخلال

بالأسلوب مع ضرورة الإبقاء على القرائن المشيرة إليه سواء كانت حالية أو غيرها...وعادة ما تكون مظاهر شخصية تتعلق بالحالة النفسية للمتكلم وما يصحبها من ظروف تعكس موقفه الكلامي،وتبعا لها تتغير دلالتها تبعا لتغير الموقف العام..."لقد أجمع أهل البيان على أن الحذف لا يصار إليه إلا إذا بقية في الكلام قرينة تدل على المحذوف.. فمن شروط جودة الأسلوب: الوضوح وحسن الدلالة"[34] و هذا لا يعني أن الكلام أو الأسلوب لا بد أن يكون فيه ما يدل على الحذف إما من خلال لفظه أو من سياقه، و إذا لم يتمكن من ذلك يكون اللفظ عديم الغاية لعدم وضوح الدلالة الناتجة من عدم حصول الفهم. و من ما هو معلوم عندنا أن الدلالة إما أن تكون مقالية و التي قد تحصل من خلال إعراب اللفظ ،كأن يكون منصوبا ،فتدرك أنه لا بد له من ناصب و هذا على حد قراءة النصب لقوله تعالى (الحمدَ لله رب العالمين)[35] فالتقدير: أحمدوا الحمدَ. ونحو قولنا :"أهلا وسهلا" و التقدير :وجدتَ أهلا و سلكت سهلا[36] .وقد تكون الدلالة حالية ة التي تحصر من خلال النظر إلى حقيقة المعنى المراد ،ولا يحصل ذلك إلا بمعرفة قرينة المذكور و ذلك نحو قولنا : فلان يحل. أي : يحل الأمورَ. ونحو هذا قوله تعالى(هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك)[37] أي :أمره .بدليل قوله تعالى في سورة النحل (أو يأتي أمر ربك)[38] وقد قيل :أن القرآن يفسر بعضه بعضا وللعلم فإن ظاهرة الحذف لابد لها من وجود قرينة مذكورة تدل عليها ,وأن لا يكون المحذوف أصلا من أصول النظم أو الأسلوب أو التركيب ,وأن لا يكون المحذوف مؤكدا ,إذ المؤكد مناف للاختصار .فالحذف يحصل غالبا لدواع كثيرة منها :كثرة الاستعمال كحذف ياء المتكلم في نحو قولنا "يا ابن أم و يا ابن عم " يقول سيبويه" أن العرب إنما يحذفون و يستغنون و يعوضون من الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل "[39] وهذا يعني أن لجوء العرب ألى الحذف يكون بسبب التخفيف أو الاختصار أو علم الناس به ،قال المبرد في ما معناه في هذا الشأن : أن كل قول كان معلوما أو جار عند الناس كان بإمكان المخاطب حذفه , يفهم من هذا أن المبرد علل سبب الحذف بوجود قرينة تعطي المخاطب حرية التعبير و استعمال ما يريد ، إن وجدت الرغبة في ذلك كالحذف في كثير من الصيغ أو التراكيب أو التقاء الساكنين و هذا بسبب التخفيف و الإيجاز و ذلك لطول الكلام و عدم وجود داع إلى توظيفه. ونحو هذا تعلق الحرف بالفعل و بالاسم حيث لا يحصل المعنى المراد إلا بتعدية الحرف الذي به ينتظم النظم اللغوي أو الأسلوب فلو قلت مثلا : زيدا. ما استقام النظم بهذا الشكل ،فتجد نفسك مضطرا لاستعمال حرف الباء فتقول : مررت بزيد. فبهذا

تحصل الفائدة و تظهر الدلالة . ولم يكن هذا ليحصل لولا توسط حرف الجر بين الفعل و الاسم . ونحو هذا حرف الواو في قولنا :مررت بعمرو وزيد .لا شك أن الاهتمام باستعمال حروف المعاني على اختلاف أشكالها و أنواعها ظهر مبكرا على يد علماء النحو وكذا علماء الأصول . فبحثوا بعمق في تحديد وظائفها ودلالاتها باعتبارها عنصرا أساسيا في مكونات الجمل و التراكيب ،وبوجودها ضمن مختلف الصيغ اللغوية تتحدد دلالتها و وظيفتها ، ولولاها ما حصل الترابط بين مختلف أجزاء أو مكونات الجمل العربية .و هذا بغض النظر عن كونها عاملة أو غير عاملة . إن دلالة الحرف لا تتحدد إلا ضمن سياق الجملة ،لقول المرادي "الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها"[40] و يعني بالحرف هنا ذلك الذي ليس أصلا من أصول كل الكلمة نحو :على، في، الباء، اللام. وإنما يدخل على الكلمة بغرض استقامة المعنى. أو بغرض تحديد الحكم الإعرابي للكلمة. ومن المعلوم أن أثر السياق هو الموجه في تحديد دلالة الفعل، و ذلك من خلال العلاقات الموجودة بين مختلف الوحدات المكونة للجملة ، سواء كانت صوتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية ، ليتشكل في نسق واحد متوافق يفصح عن المعنى المراد. فهناك كلمات ترفض التموقع مع عناصر لغوية بعينها لعدم و جود نسق دلالي بينها ، فمثلا: حروف العطف لا يمكن أن تأتي في أول الكلام ، بحكم أن وظيفتها الربط الدلالي بين أجزاء التركيب. و هذا على خلاف معانيها التي يؤثر فيها السياق العام حيث من خلاله يتحدد المجمل من المقيد والعام من الخاص. ولذلك قسم السياق إلى سياق حالي يسمى المقام وهون ما يعرف بسياق المجتمع في اللغة العربية ،ويعبر عنها بسياق المقام. ومن أوضح الأمثلة على دلالة القرائن الحالية ودورها في تحديد المعنى الزمني استعمال لفظ "يفعل " للدلالة على الماضي و الحال و الاستقبال ، وهذا في حالة عدم وجود قرينة تعين أو تحدد زمنا واحدا من هذه الأزمنة. فإن وجدت قرينة حالية حدد الزمن لوجودها. والمراد بالسياق الفظي أو القرائن اللفظية :الأدوات والحروف والظروف و الأفعال و بتفاعلها داخل السياق العام يحدد المعنى الزمني لأي صيغة بسيطة أو مركبة "إن بناء الجملة وسياقها قد تحتوي على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمن في حدود واضحة "[41] إن هذا يعني أن وجود القرائن المختلفة تشكل عنصرا أساسيا ومهما في تحديد نظام السياق العام ،و الذي من خلاله تتحدد العلاقة الزمنية النحوية. والذي يساعد على تحديده بدقة هو دقة النظر في اللواحق للجملة والتي تعطى لها خصوصيات زمنية معينة ومحددة والتي لا تدل عليها الأزمان الفعلية وحدها بعيدا عن سياق الجملة العام ،وللعلم أقول :فإن عموم الدلالات الزمنية لمختلف الصيغ الفعلية

تتفاعل داخل النسق التركيبي من خلال مختلف القرائن اللفظية أو المعنوية. فقد تدل الصيغ الصرفية على جزء من الزمن النحوي ،وهذا خلاف النظام السياقي العام الذي قد يعطي للصيغة الصرفية مدلولا زمنيا غير ما تدل عليه في الوزن الصرفي ،وهذا يعني أن السياق العام للصيغة الصرفية يقوم بدور فعال في توجيه وتحديد الزمن لعموم المباني اللغوية من خلال دلالاتها الوقتية. لا شك في ان أزمنة الأفعال ضرورية في تصريف الأحوال الزمنية وهذا من خلال المؤشرات الزمنية الواردة في الجملة، حيث لا معنى ولا قيمة للفظة المفردة خارج التركيب العام، بخلاف تموقعها داخل التركيب اللغوي العام فيكون لها دلالة و وظيفة، بحكم تأثير اللفظ السابق باللفظ اللاحق. فلا يمكن تجاهل أو اغفال ذلك في عموم مكونات الجملة بحكم العلاقة السياقية الرابطة بين مختلف عناصرها أو وحداتها. فبمختلف عناصر التركيب تظهر الدلالة ويتحدد القصد فمثلا الفعل (أتى) الوارد في قوله تعالى (أتى أمر الله فلا تستعجلوه)[42] وفي قوله (قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله ببنيانهم من القواعد)[43] وفي قوله (هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا)[44] فالملاحظ من خلال هذه الآيات أن كل آية وردت فيها مفردة اختصت بدلالة زمنية محددة. ففي الآية الأولى زمن الإتيان هو: المستقبل ،وفي الآية الثانية زمنها هو ما بعد الماضي يعني المستقبل القريب منه. وفي الآية الثالثة زمنها هو: الماضي المحدد. وهذا يعني أن الدلالة تنوعت تبعا لتنوع التراكيب والسياقات ،ومثل هذا تتنوع دلالة مختلف صيغ الأفعال تبعا لتنوع أشكال صيغ أفعالها والتي أضافت إليها دلالات متنوعة تبعا لتنوع مواقع صيغها. لقد عمل اللغويون القدامى ما في وسعهم لرصد تنوع الأزمنة التي تؤديها صيغة "فَعَلَى". فمنها ما تدل على أن الحدث وقع في مطلق الزمن الماضي ،وذلك لوجود قرينة اخبارية تحدده بدقة دون سواه وقد تأتي القرينة دالة على الحال ،وذلك في حالة ما إذا اقترنت بظرف يفيد الحال ،وهذا نحو قوله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا)[45] فالحدث في هذه الحالة وقع في زمن التكلم الذي ينصرف إلى الحال. ومثلها "يفعل" تحمل دلالة الماضي إذا اقترنت بـ : لم، لما. حيث تتحول دلالتها من الدلالة الحالية إلى الدلالة الماضية. وذلك بحكم أن : لم تنف الفعل "يفعل" في الزمن الماضي مطلقا. ولما تنفيه في الزمن الحاضر المستمر إلى زمن الحدث أو التكلم. وهذا على حد قول أحدهم أن "يفعل" مع "لم تركيب يدل على الزمن الماضي ويستمر معناه إلى الحال" [46] ومثلها "إذ يفعل" تركيب يدل على زمن الماضي ،و"إذا" يفيد ما يستقبل من الزمن ،وهو بمنزلة "إذ" فيما مضى من الزمن غالبا. إن عموم القرائن التي تصاحب مختلف الجمل لا يمكن أن تكون بأي

حال من الأحوال حشوا دون فائدة أو دلالة لغوية. بل إن وجودها يكون سببا في تحديد وجود دلالات الجمل وذلك من خلال السياق والذي بموجبه تتحدد الأبعاد الزمنية لمختلف التراكيب اللغوية. كما قام اللغويون بوصف الظواهر النحوية من نحو وصرف وتقعيد قواعدها ورسم حدود عناصرها ضمن تراكيبها واعتبروا تحديد المعنى ضروريا في رصد طبيعة الصيغة في أبنية الكَلِم، وفي رسم حدود النظام اللغوي ضمن السياق الكلامي العام، وهذا بحكم وجود تفاعل بينه وبين النظام الدلالي إذ يوجد بينهما تبادل تأثيريٌ: فلا يعقل تجاهل تأثير دلالة سياق النص على التراكيب النحوية من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير، إذ أن الدلالة النحوية هي الظل الذي تحدد معاني الجمل والأساليب. يعد اعتماد السياق عنصرا أساسيا في تحديد المعنى المراد له خاصة وأن أي سياق لغوي يتكون من عدة عناصر ووحدات كلامية. فمعنى الجملة يتوقف على تحديد معنى صيغ الكلمات التي تُكوِن عناصر الجملة. يقول محمد يوسف" فتشكل الدلالة التي تنشأ من العلاقة بين وحدات التراكيب أو المستمدة من ترتيب وحداته على نحو ما" وهذا يعني أن الفظ المفرد إذا انتظم ضمن التراكيب و السياقات تحددت معالمه ووضحت وجهاته الدلالية وذلك بفضل أتى عبد القاهر " ... فلا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضه ببعض وتجعل هذه بسبب من تلك " فهو يعني أنه لا بد أن يعلق الكلم ببعضه البعض وأن يتداخل ويتفاعل حتى يُكوِن لُحمة دلالية نجعلها مترابطة ومنسجمة ليس فيها خلل لغوي، كحصول الفعل مع الفاعل والمفعول به. فالسياق العام هو الذي يجعل المعنى متكاملا ومفيدا ولا يسمى الكلام كلاما بهذا المفهوم إلا اذ تكوَّن من جزأين أساسين هما: المسند والمسند اليه " فالكلمة لا يُتصور معناها دون أن يراد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ولا يصح أن يتعلق بها الفكر مجردة من معاني النحو التي هي محصول ذلك التعلق، لذا كان الإعجاز في القرآن الكريم في نسجه المحكم، ومراعاة مواقع الحركات والسكنات والسياق العام الكلامي ،فالمفردات لا مزية فيها خارج التركيب الذي يمنحها دلالتها" فالأصل في النظام اللغوي يقتضي وجود أطراف لغوية ظاهرة أو مقدرة ،والعمل اللغوي قد يستغنى عن أحدها لوجود دلائل أو قرائن تحدد أثر الحذف في الدلالة، ولا يخفي على أحد أن عموم المفسرين قد تفطنوا لأهمية عنصر السياق فاستعانوا به كوسيلة من وسائل تحديد المعنى، بل أنه يعد عنصرا أساسيا في تحديد طبيعة الدلالة أو القرينة التي يقتضيها مضمون السياق اللفظي ضمن النص الذي وردت فيه، ولولا ما ظهر لنا المقصود الخفي. وهذا كنحو قوله تعالى " وخلقنا لهم من مثله ما يركبون " قال ابن عباس هي: السفن

وقال مجاهد هي: الأنعام، والأقرب إلى الصواب هو ما ذهب اليه ابن عباس وذلك لوجود قرائن لفظية يفهم منها ذلك المراد وجود قرائن لفظية تضافرت على أن المراد في الآية هو: السفن، فقد قال قبلها مباشرة " وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون" وقال: وأشبه القولين بتأويل: ذلك قول القائل من قال: عُنِيَ بذلك السفن وذلك لدلالة قوله "وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون " ذلك أن الغرق لا يكون إلا في الماء ومن الأمور التي تعِين على تحديد المعنى عند المعنى المراد – عند الاشكال ،دلالة السياق فإنها ترشد الى تبين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم كما في قوله تعالى " ذق إنك أنت العزيز الكريم " فسياقه يدل على أنه الذليل الحقير وهذا من باب التهكم والتحقير، وما يمكن قوله في الأخير هو أن عموم الكلم قد وضع لتحديد دلالة محددة لا يُتوصل إليها إلا من خلال سياقها العام وهذا السياق هو الذي يجعل وقائع النص تتميز وتتماسك وتترابط ولا يحصل هذا إلا بوجود الأثر النحوي اللغوي باعتباره النظام الذي به تؤدى الفائدة وهذا لا يحصل إلا اذا تلاقت دلالة عناصرها على الوجه الصحيح، وفق القوانين النحوية وما تقتضيه من دلالة. ضمن سياق النصي العام.

فهرس الإحالات

1- حازم القرطاجني :منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تح محمود الحبيب بن الخوجة. بيروت ط2 سنة 1981 ص 179

2- محمود السيد شيخون :أسرار التقديم و التأخير في لغة القرآن. دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة ص 72.

3- عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز. تح محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة ص 106

4- بدر الدين الزركشي :البرهان في علوم القرآن. ج3 ص 304

5- الزمر: 65-66

6- الفاتحة :5

7- ضياء الدين ابن الأثير :المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ص 213

8- آل عمران :18

9- الأحزاب :35

10- النجم :21

11- فصلت :37

12- الأنعام :100

13- آل عمران :62

14- البقرة :32

15- التوبة :55

16- طه :129

17- جلال الدين السيوطي :الإتقان في علوم القرآن جزء 4 ص 1399

18- فاطر :28

19- البقرة :124

20- بدر الدين الزركشي :البرهان في علوم القرأن جزء 3 ص 346

21- عثمان ابن جني :الخصائص. تح محمد علي النجار. المكتبة العلمية مصر. ج 2 ص 382.

22- فخر الدين الرازي :نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. دار الجيل. بيروت تح أحمد حجار السقاط . ط 1. 1992. ص 211

23- ضياء الدين ابن الأثير :المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تح أحمد بدوي. دار النهضة للطبع والنشر. مصر ط 2 ص 210.

24- السيد أحمد الهاشمي :جواهر البلاغة في المعاني و البيان والبديع. المكتبة العصرية. بيروت ط 1 . 1999 ص 221.

25- ساسي الماضي :الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد ص 94.

26- الزمر :73

27- الفجر :4

28- الزمخشري :تفسير الكشاف جزء 4 ص 208 .

29- العكبري :التبيان في إعراب القرآن. دار الكتب العالمية. بيروت. 1989 جزء 2 ص 1285 .

30- مريم :28

31- يوسف :29

32- الضحى :3

33- البقرة :18

34- عبد العظيم إبراهيم المطعني :خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية. جزء 2 ص 5

35- الفاتحة :1

36- الزركشي بدر الدين :البرهان في علوم القرآن ج 3 ص 184

37- الأنعام :185

38- النحل :33

39- سيبويه :الكتاب. ج 1 ص. 69-70

40- المرادي :الجني الداني في حروف المعاني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط 1. 1992. ص 26

41- عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته. دراسات في النحو العربي. ص 10-11

42- النحل :1

43- النحل : 26

44- الإنسان :1

45- الأنفال : 6

46- بكري عبد الكريم :الزمن في القرآن الكريم دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه. ص 85.